

التركيكات الانتخابية تفرز تمردًا داخل حزب الاستقلال المعارض في المغرب

محمد ماموني العلوي

ويرزّرت اللجنة التنفيذية قرار فسح فروع الحزب بفاس، بتقهقر الحزب على مستوى التنظيمات المحلية وتوتّر وصراع دائم بين الأجهزة والقواعد، وبعد استفاد العديد من المحاولات التي قامت بها قيادة الحزب منذ المؤتمر السابع عشر من أجل المصالحة والتي لم تنجح بفعل تعنت الأطراف المعنية. وأعلن شباب رفضه لقرار اللجنة التنفيذية بحل جميع فروع الحزب بمدينة فاس، داعيا إلى وقف ما أسماه بـ"العيب" الذي لا يخدم سوى حزب العدالة والتنمية، بعدما كانت الفرصة مواتية لحزب الاستقلال للعودة بقوة إلى المشهد الانتخابي بالعاصمة العلمية. وأشار بيان الأعضاء المنتمين على قيادة الحزب إلى أن غاية قيادة الحزب باتت تتلخص في البحث عن موقع انتخابي مقدم وباي وسيلة كانت، مما خلف احتقانا داخليا في أغلب الجهات والأقاليم والمدن بات يتطلب تصحيح كل التجاوزات والأخطاء القانونية المرتكبة، مطالبين بفتح حوار مباشر موسع مع كل قواعد وأطر الحزب في إطار المؤسسات التنظيمية القانونية، وهي المجالس الجهوية والإقليمية ومجالس الفروع، وفق جدولة زمنية استعجالية قبل فوات الأوان.



رشيد لزرق

عودة حميد شباط واسع
الفوز انتخابيا تلقا
العائلات النافذة في الحزب

ومع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية يرى مراقبون أن هذا الصراع المفتوح بين قيادة وقواعد الحزب مع الإيمان في تهميش الوجوه الانتخابية التي قد تعني قيمة مضافة للحزب خصوصا بفاس، من شأنه أن يؤثر سلبا على أداء التنظيم السياسي بهذه المدينة ومنها إلى المنافسين ومنهم العدالة والتنمية. ولهذا طلب شباب من اللجنة التنفيذية تغليب الحكمة والتبصر في معالجة مختلف القضايا المطروحة في عدة أقاليم وخصوصا في مدينة فاس، ودعا إلى وقف ما أسماه بالعبث الذي لا يخدم سوى خصوم الحزب، حيث خاطب قيادة الميزان بـ"أوقفوا العبث، وإذا كانت عنكم مشكلة مع حميد شباط اجلسوا معه، وقلوا له عندنا مشكلة معك وانتهوا الأمر".

وبعدما انتشرت أخبار عن مغادرة الحزب بعد التصديق عليه وعلى أنصاره، أكد شباط أنه ليس لديه رغبة في مغادرة الحزب أو الانشقاق، وقال إنه لا يزال في حزب الاستقلال، داعيا اللجنة التنفيذية إلى التراجع عن قرار حل فروع الحزب والذي اعتبره قرارا مرفوضا ويتناقض مع القوانين الداخلية، ومع مصلحة الحزب في الحصول على نتائج مهمة في الانتخابات القادمة.

الرباط - وجّه أعضاء من حزب الاستقلال المعارض في المغرب إنذارا إلى الأمين العام للحزب نزار بركة وإلى رئيس المجلس الوطني للحزب، احتجاجا على ما وصفوه بمخالفات ضد قانون الأحزاب وروح النظامين الداخلي والأساسي لحزبهم.

وانتقد أعضاء الحزب ما وصفوه بـ"التعسف والشطط في استعمال القانون والانظمة المتخلفة في تعطيل مهام ومؤسسات الحزب وأجهزته الوطنية والجهوية والمحلية، وتبرير ذلك بتعليقات غير موضوعية".

وجاء في النداء الذي اتخذ شكل عريضة توصلت "العرب" للحصول على نسخة منها لكن دون توقيعات، أن هذا النداء الجماعي موجه أيضا إلى كل من أعضاء اللجنة التنفيذية الذين يتحملون المسؤولية بصفة جماعية عن كل القرارات المخالفة لقانون الأحزاب السياسية ونظامي الحزب الأساسي والداخلي، وإلى كبار الاستقلاليات والاستقلاليين الغيورين، مطالبين الجميع باستحضار المصلحة العليا للحزب في هذه الظرفية الدقيقة".

ويشير النداء إلى أن قيادة الحزب "لم تحسن إلى حد الآن تدبير العديد من المحطات" منذ اختتام أشغال المؤتمر العام للحزب، خاصة على المستوى التنظيمي الذي عرف "إخلالات كثيرة وسيادة مبدأ الولاءات الضيقة على المصلحة العليا".

وأكد الأستاذ العلوم السياسية رشيد لزرق، أن "حزب الاستقلال شأنه شأن المشهد السياسي ككل يعاني من أزمة بنيوية، تكون له لا يزال يعيش صعوبة تكريس الجبل الديمقراطي بعدما عجز عن أن يجعل الترشيحات تنطلق من القاعدة إلى القمة وبقي رهينا للمقاربة الفوقية بمحاولة استبعاد حميد شباط، لكون حزب الاستقلال يسير بمنطق تحكم العائلات النافذة فيه".

وأوضح لزرق في تصريح لـ"العرب"، أن عودة حميد شباط واسع النفوذ انتخابيا بمدينة فاس تقلق العائلات المتنفذة والمتكئة من الحزب والتي لا تقبل من شخص منحصر لا ينتمي إليها بقيادة فاس، مما يجعلها تصل الفروع بهدف إزاحة شباط وترشيح شخص ليس بقوة الرجل سياسيا وانتخابيا ليكون في خدمتها.

ويشير النداء إلى أن قيادة الحزب "لم تحسن إلى حد الآن تدبير العديد من المحطات" منذ اختتام أشغال المؤتمر العام للحزب، خاصة على المستوى التنظيمي الذي عرف "إخلالات كثيرة وسيادة مبدأ الولاءات الضيقة على المصلحة العليا".

وأكد الأستاذ العلوم السياسية رشيد لزرق، أن "حزب الاستقلال شأنه شأن المشهد السياسي ككل يعاني من أزمة بنيوية، تكون له لا يزال يعيش صعوبة تكريس الجبل الديمقراطي بعدما عجز عن أن يجعل الترشيحات تنطلق من القاعدة إلى القمة وبقي رهينا للمقاربة الفوقية بمحاولة استبعاد حميد شباط، لكون حزب الاستقلال يسير بمنطق تحكم العائلات النافذة فيه".

وأوضح لزرق في تصريح لـ"العرب"، أن عودة حميد شباط واسع النفوذ انتخابيا بمدينة فاس تقلق العائلات المتنفذة والمتكئة من الحزب والتي لا تقبل من شخص منحصر لا ينتمي إليها بقيادة فاس، مما يجعلها تصل الفروع بهدف إزاحة شباط وترشيح شخص ليس بقوة الرجل سياسيا وانتخابيا ليكون في خدمتها.

ويأتي هذا الخروج متزامنا مع قرار نزار بركة الأمين العام للحزب حل جميع الفروع بفاس ووضع ترشيحات "الاستقلال" بالمنطقة بيد اللجنة التنفيذية، واعتماد إجراءات تنظيمية مؤقتة تشرف عليها اللجنة التنفيذية لتدبير شؤون الحزب محليا بعد أن أعلن شباط نيته الترشح باسم "الميزان" في الاستحقاقات المقبلة، إضافة إلى الصراعات التي تجرت بين "الاستقلاليين" بعد عودته من الاقتصاد.

تونس لا تبدي حماسية حيال قبول رعاياها المتطرفين من فرنسا

سفير فرنسا في تونس: نرغب في أن تستعيد تونس رعاياها



مخاطر أمنية متعددة

واردف الشواشي "على تونس أن تتحمل مسؤولية مواطنيها، ومن لديه نتبعت وجبت مراقبته ومقاضاته في إطار القانون والقراتيب الجاري بها العمل، والسلطات مطالبة بأن تتعامل معهم كمواطنين تونسيين، لأنه من حق كل تونسي أن يعود إلى بلاده وفق الدستور". وأشار إلى ضرورة "ضمان شروط المحاكمة العادلة لهم"، قائلا "هذه بضاعتنا ردت إلينا ووجب التعامل معها كما ينبغي".

وسبق أن طالب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون نظيره التونسي قيس سعيد باستعادة رعاياه المتطرفين الذين تريد فرنسا إخراجهم من أراضيها.

وتضم فرنسا 231 أجنيا مقيمين بطريقة غير قانونية وملاحقين بشبهات تطرف، ينتمي 70 في المئة منهم إلى أربع دول، ثلاث منها من المغرب العربي فضلا عن روسيا التي يزورها دارمانان في الفترة المقبلة.

ويعتبر هذا الملف حساسا لدى التونسيين، فقد شهدت البلاد تظاهرات في 2016 رافضة لقبول عودة تونسيين إلى البلاد بعد أن التحقوا بتنظيمات جهادية في سوريا.

وسجلت تونس ارتفاعا كبيرا في عدد محاولات الهجرة في 2011 إثر سقوط نظام الرئيس الأسبق الراحل زين العابدين بن علي، ثم شهدت إثر ذلك انخفاضاً لتعود إلى الارتفاع من جديد اعتبارا من 2017 تزامنا مع غياب الاستقرار السياسي وتدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

قال المليكي "لا توجد إمكانيات للتعامل مع هذا الموضوع الشائك الذي يتطلب الكثير من التنسيق والتعاون الأمني وأخذ كل ملف على حدة (ملفات الإرهابيين والرعايا والهجرة غير النظامية) ولا يوجد تقدم يذكر في هذه الملفات".

واستطرد "في تقديري المسألة يجب أن توضع على طاولة الحوار في علاقة بتأمين منطقة المتوسط، النقل الإرهابي والهجرة غير الشرعية وغيرها".

ويطرح ملف عودة المتطرفين التونسيين من فرنسا إلى بلادهما أسئلة عدة، أهمها كيفية تعامل القضاء التونسي معهم وهل سيخضعون لكل الإجراءات ومراسل المقاضاة والتجريات بشأن ملفاتهم، خاصة أن هذا الملف له حساسية خاصة في تونس، وترفض العديد من الأطراف استعادة هؤلاء.

ويصر مراقبون أن السلطات مطالبة بالاهتمام بالمسألة ومعالجتها وفقا لمقاربات شاملة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الملفات المتعلقة بالرعيا.

وأفاد الأمين العام للتلار الديمقراطي غازي الشواشي في تصريح لـ"العرب"، بأن "السلطات التونسية ليست في حاجة إلى التحسس من أجل معالجة هذه الملفات واستعادة رعاياها، هم رعايا تعتبرهم فرنسا غير قانونيين ويجب احترام الاتفاقيات الثنائية والدولية في ذلك".

وأضاف "لا أعقد أن تونس من حقها أن ترفض عودتهم، ومن واجبها أن تطالب هذه الدول باحترام إجراءات الترحيل مع توفر جملة من الضمانات في حق من هم مطلوبون للعدالة التونسية".

وذكر السفير الفرنسي في ذات السياق، أن عدد الطلبة التونسيين في فرنسا يبلغ حاليا 13 ألفا وهي الجنسية الرابعة لفرنسا بعد الصينيين والمغاربة والجزائريين.

واردف "نتوقع أن تبدل تونس قصارى جهدها لمحاربة الهجرة غير النظامية"، مشددا على استعداد بلاده لمساعدة السلطات التونسية بشكل أفضل من أجل إحكام السيطرة على تدفقات المهاجرين المغادرين من سواحلها.

وأضاف "تظل تونس البلد الوحيد الذي تنبني معه سياسة النقل المفتوح، نحن نصدر سنويا 150 ألف تاشيرة إلى هذا البلد، مؤكدا أن استئناف عودة النشاط لمنح التاشيرات سيتم بمجرد أن تسمح الظروف الصحية بذلك".

واعتبرت شخصيات سياسية تونسية أن الملف يتطلب تنسيقا أمنيا ولوجيستيا عاليا يأخذ بعين الاعتبار مستجدات الوضع في المتوسط.

وأفاد النائب المستقل في البرلمان حاتم المليكي أن "ملف استعادة رعايا التونسيين من فرنسا وأوروبا وعموما، خاضع لقوانين الاتحاد الأوروبي والقوانين التونسية المحلية، لكن إعادة القيصرية غير مقبولة".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، أن "إعادة أشخاص متعلقة بهم ملفات وجرائم مسألة معقدة، والنقاش حولها يتطلب تنسيقا أمنيا عاليا ويجب الحفاظ على الأمن التونسي أولا".

وبخصوص توفر رغبة السلطات التونسية من عدمها في إعادة رعاياها،

لا تزال مسألة قبول الرعايا التونسيين المتعلقة بشأنهم جملة من الجرائم والتجاوزات، تثير الجدل في مسارات علاقات تونس الدبلوماسية مع أوروبا. وفيما تطالب دول أوروبية على غرار فرنسا باستعادة تونس لهؤلاء، ينتقد مراقبون طريقة تعامل السلطات المحلية مع الملف الذي ترافقه رهانات أمنية ودبلوماسية كبيرة.

خالد هدوي

تونس - عبرت فرنسا على رغبتها في أن تستعيد تونس رعاياها المتواجدين بها في إطار غير قانوني، وخصوصا أولئك الذين يشكلون تهديدا أمنيا على استقرار باريس وكامل المجال الأوروبي، ما يطرح مدى تحسس السلطات التونسية لاستعادتهم نظرا لما يحملهم الملف من تداعيات ومخاطر أمنية.

وقال سفير فرنسا في تونس أندريه باران، إن فرنسا ترغب في أن تتمكن تونس من استعادة رعاياها المتواجدين بفرنسا في إطار غير قانوني وخاصة "أولئك الذين يشكلون تهديدا أمنيا"، معتبرا أن عودة هؤلاء المواطنين التونسيين إلى بلدهم "ليس بأي حال من الأحوال مصدر توتر كبير مع السلطات التونسية".

وفي رده على سؤال حول موضوع الهجرة والتنقل بين تونس وفرنسا خلال ندوة صحافية حول مخارج الدورة الثالثة للمجلس الأعلى للتعاون التونسي الفرنسي وأفاق التعاون الثنائي، أكد باران أن "الحوار يبقى الإطار الأمثل لإيجاد الحلول لهذا الملف".



حاتم المليكي
إعادة الرعايا مسألة
معقدة والنقاش حولها
يتطلب تنسيقا أمنيا

غازي الشواشي
تونس عليها أن تتحمل
المسؤولية بقاضاة
من لديه نتبعت

ولفت الدبلوماسي إلى أن فرنسا ليس لديها إرادة لمنع التونسيين من الذهاب إلى أراضيها أو الحد من تحركاتهم، "فقط الهجرة غير النظامية تشكلت معضلة بالنسبة إلينا" نريد أن نظل بلدا منفتحا لاسيما بالنسبة إلى الطلبة التونسيين والشباب المهنيين التونسيين.

الرئيس الجزائري يبحث عن حكومة الحظ الأخير لاحتواء التملل الداخلي

صابر بليدي

مترامكة، الأمر الذي يجعلها في نوب رجل الإنقاذ المنتظر تدخله للحيلولة دون وقوع الكارثة.

وقدم رئيس الوزراء الجزائري عبدالعزيز جراد، استقالة حكومته لرئيس الجمهورية عبدالمجيد تبون الخميس وذلك وفق مقتضيات البند 113 من الدستور الجديد، الذي يستوجب استقالة

مترامكة، الأمر الذي يجعلها في نوب رجل الإنقاذ المنتظر تدخله للحيلولة دون وقوع الكارثة.

وقدم رئيس الوزراء الجزائري عبدالعزيز جراد، استقالة حكومته لرئيس الجمهورية عبدالمجيد تبون الخميس وذلك وفق مقتضيات البند 113 من الدستور الجديد، الذي يستوجب استقالة

إذ تعلقست السلطة بقشة المؤامرة خلال الصفقة الماضية، عند ظهور بوارد أزمة اجتماعية واقتصادية خانقة، وربط الخطاب الرسمي ذلك، مع ما وصفه بـ"تورم وتخليط العصا لتلغيم طريق السلطة، وتاليب الشارع إلى السلطات العمومية"، فإن تفاقم الوضع خلال الأسابيع الأخيرة يضع تلك السلطة أمام أمر واقع، وكل أمالها معلقة على حكومة جديدة تستطيع احتواء الغضب الشعبي المتصاعد.

ووجد الرئيس تبون، نفسه في وضع حرج بعد الإخلالات بالتعهدات التي قطعها للجزائريين بمناسبة انتخابه رئيسا للدولة نهاية العام 2019، في ظل معاودة العديد من الأزمات بالظهور مجددا، على غرار لجوء الحكومة لقطع شبكة الإنترنت في البلاد، لحماسة امتحان شهادة البكالوريا من الغش، بينما كان الرئيس نفسه، قد تعهد منذ عام بـ"نهاية عهد حماية البكالوريا من الغش باللجوء لقطع الشبكة في ربوع البلاد".

وتحوّلت الحكومة نفسها التي وصفها في أحد تصريحاته بـ"حكومة فيها وعليها"، إلى أحد تجليات فشل السلطة الجديدة، في إحداث التغيير المنشود وحلحلة الأزمة الاقتصادية وتردي

الرئيس الجزائري وجد نفسه في وضع حرج بعد الإخلال بالتعهدات التي قطعها للجزائريين ومعاودة بعض الأزمات بالظهور مجددا

ولا زالت التخمينات متضاربة بشأن هوية الحكومة القادمة، لاسيما بعد التعديل الطفيف الذي طرأ على توزيع المقاعد النيابية بين الكتل المستحوذة عليها، بعد ترسيم النتائج من طرف المحكمة الدستورية، حيث تم افتكاح سبعة

مترامكة، الأمر الذي يجعلها في نوب رجل الإنقاذ المنتظر تدخله للحيلولة دون وقوع الكارثة.

وقدم رئيس الوزراء الجزائري عبدالعزيز جراد، استقالة حكومته لرئيس الجمهورية عبدالمجيد تبون الخميس وذلك وفق مقتضيات البند 113 من الدستور الجديد، الذي يستوجب استقالة

مترامكة، الأمر الذي يجعلها في نوب رجل الإنقاذ المنتظر تدخله للحيلولة دون وقوع الكارثة.

وقدم رئيس الوزراء الجزائري عبدالعزيز جراد، استقالة حكومته لرئيس الجمهورية عبدالمجيد تبون الخميس وذلك وفق مقتضيات البند 113 من الدستور الجديد، الذي يستوجب استقالة

مترامكة، الأمر الذي يجعلها في نوب رجل الإنقاذ المنتظر تدخله للحيلولة دون وقوع الكارثة.

وقدم رئيس الوزراء الجزائري عبدالعزيز جراد، استقالة حكومته لرئيس الجمهورية عبدالمجيد تبون الخميس وذلك وفق مقتضيات البند 113 من الدستور الجديد، الذي يستوجب استقالة

مترامكة، الأمر الذي يجعلها في نوب رجل الإنقاذ المنتظر تدخله للحيلولة دون وقوع الكارثة.

وقدم رئيس الوزراء الجزائري عبدالعزيز جراد، استقالة حكومته لرئيس الجمهورية عبدالمجيد تبون الخميس وذلك وفق مقتضيات البند 113 من الدستور الجديد، الذي يستوجب استقالة



مخاوف جزائرية من صف سياسي واجتماعي ساخن